

أشهر 44 كذبة عن مشروع الدستور الجديد

يتم ترويج هذه الإشاعات عبر بعض وسائل
الإعلام التي يملكها رجال أعمال تابعين للنظام
السابق

” ما تجده في الإعلام الفاسد
لن تجده في الدستور الجديد “

صوتك أمانة

- ٣٧- الدستور أطلق يد الرئيس في تعيين رؤساء الأجهزة الرقابية المنوط بها مراقبته ومراقبة رئاسة الجمهورية مما يخل باستقلالها..
الصحيح أن الدستور قيد هذه التعيينات بموافقة مجلس الشورى مما يضع ضابطا برلمانيا على تعيينات الرئيس.. علما بأنه أيا كان من يختارون هؤلاء.. فهذه الأجهزة منوط بها مراقبتهم أيضا..
- ٣٨- الدستور لا يسمح للجهاز المركزي للمحاسبات بمراقبة أية أموال الا أموال الدولة..
الصحيح أن الدستور في المادة ٢٠٥ نص على أن الجهاز المركزي للمحاسبات يراقب بالإضافة لأموال الدولة "الجهات الأخرى التي يحددها القانون".
- ٣٩- الدستور ألغى الاشراف القضائي على الانتخابات..
الصحيح أن الدستور أبقى على الاشراف القضائي على الانتخابات لمدة ١٠ سنوات ثم جعله (مثل كل الدول الديموقراطية) تحت اشراف موظفين مستقلين في مفوضية يديرها كبار رجال القضاء..
- ٤٠- ممنوع تعديل الدستور لمدة ١٠ سنوات..
الصحيح أن هذا المضمون لا وجود له في الدستور..
- ٤١- لا توجد آليات لتعديل الدستور..
الصحيح أن المادتين ٢١٧ و ٢١٨ نصا على آليات واضحة لتعديل الدستور..
- ٤٢- تم فرض المادة ٢١٩ التي تسمح بتطبيق متطرف للشرعية بواسطة السلفيين على المسيحيين والليبراليين في التأسيسية..
الصحيح أن الجميع ارتضوا هذه المادة والتي صاغها الأزهر بطلب منهم.. وهي لا يمكن أن تفرض تطبيقا متطرفا للشرعية.. لأن هذا التطبيق بدهاء سيتعارض مع باقى مواد هذا الدستور..
- ٤٣- الدستور فرض تقسيما دائما لنسب الانتخاب بين القوائم والفردى مما يحول دون تغيير هذا النظام مستقبلا..
الصحيح أن الدستور ترك هذا التقسيم مفتوحا وقيده بالثلث للفردى والثلثين للقائمة فقط فى الانتخابات القادمة ليغلق الباب أمام أية أحكام بعدم الدستورية..
- ٤٤- الدستور لم يُلغِ نسبة العمال والفلاحين فى البرلمان..
الصحيح أن الدستور ألغاه باستثناء الانتخابات القادمة كما حدد تعريفيين واضحين لصفة العامل وصفة الفلاح..
- .. نرجو لبلدنا السلامة من كل سوء ..

- ٢٨- رئيس الجمهورية عضو فى مجلس الشورى مدى الحياة..مما يعطيه حصانة خاصة..
الصحيح أنه لا يوجد مثل هذا النص فى الدستور..
- ٢٩- رئيس الجمهورية محصن من المحاكمة..
الصحيح أن المادة ١٥٢ نصت بالتفصيل على آليات محاكمة رئيس الجمهورية..
- ٣٠- صلاحيات الرئيس فرعونية ولم تقتلص عن دستور ٧١..
الصحيح أن صلاحيات رئيس الجمهورية تقلصت كثيرا عن دستور ٧١ وهى الآن أكثر قليلا من صلاحيات الرئيس الفرنسى وأقل من صلاحيات الرئيس الأمريكى..
- ٣١- الدستور يسمح بترشح مزدوجى الجنسية لمنصب الرئاسة..
الصحيح أن الدستور فى مادته رقم ١٣٤ يشترط : " فيمن يترشح رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون متزوجا من غير مصرى".
- ٣٢- الدستور أطلق يد رئيس الجمهورية فى اختيار رئيس الوزراء..
الصحيح أن الدستور اشترط موافقة مجلس النواب على اختيار الرئيس وهو ما يعنى ضمنا أن رئيس الوزراء ينتمى للأغلبية البرلمانية الا اذا تنازلت الأغلبية عن هذا الحق..وهو نفس النظام المعمول به فى فرنسا..
- ٣٣- رئيس الوزراء بلا صلاحيات فى الدستور..
الصحيح أن المادة ١٥٩ نصت على ٨ صلاحيات مفصلة لرئيس الوزراء..
- ٣٤- وضع الجيش فى الدستور هو الأسوأ ومماثل لوثيقة السلمى..
الصحيح أن وضع الجيش فى الدستور تحسن كثيرا عن وثيقة السلمى ولكنه الحقيقة مازال أسوأ من الموجود فى الدول الديموقراطية..
- ٣٥- الدستور حذف مادة تحظر تشكيل ميليشيات ليمنح الإخوان من تكوين ميليشيات..
الصحيح أن الدستور عدل فقط مكان هذه المادة عن الموجود فى دستور ٧١ وضم نصها لمجموعة المواد المتعلقة بالقوات المسلحة ويحظر صراحة فى مادته رقم ١٩٤ على أى فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية".
- ٣٦- الدستور أقر محاكمة المدنيين عسكريا لأول مرة..
الصحيح أن محاكمة المدنيين عسكريا موجودة فى دستور ٧١..وكنا نتمنى أن يحظرها هذا الدستور تماما بدلا من أن يقصرها على"الجرائم التى تضر بالقوات المسلحة".ضابطا برلمانيا على تعيينات الرئيس..علما بأنه أيا كان من يختارون هؤلاء..فهذه الأجهزة منوط بها مراقبتهم أيضا..

١- الدستور إخواني ويثبت أقدام الإخوان في السلطة..

-الصحیح: لا توجد مادة واحدة في الدستور لها علاقة بالإخوان من قريب أو بعيد..

٢- الدستور تم سلقه..

-الصحیح: أن الدستور يتم وضعه بعلانية تامة منذ ٦ شهور..ومواده كلها طرحت للحوار المجتمعي..وشاركت منات الهيئات والفئات في الحوار حوله من خلال جلسات استماع موقفة..وتوجه أعضاء التأسيسية لمناقشته في المحافظات حتى انهم سافروا خارج القطر للقاء بعض جاليات المصريين في الخارج..كما تلقوا مقترحات عديدة تصل للآلاف وعدلوا الدستور بناءا على كثير منها.. التصويت بين أعضاء اللجنة فقط هو الذي تم على عجل بموافقتهم جميعا نتيجة الظروف السياسية..

٣- الدستور يؤسس لدولة دينية..

-الصحیح:..أن الدستور توجد فيه مواد تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية في اطار الدولة المدنية..ولكن البعض يعتبرون أن تطبيق الشريعة الإسلامية في حد ذاته يعنى قيام دولة دينية..

٤- بعض فئات الشعب لم تشارك في كتابة الدستور..

-الصحیح: أن نواب الشعب المنتخبين من كل فئات الشعب هم الذين اختاروا أعضاء تأسيسية الدستور وتشكيل اللجنة التأسيسية لم يخل من أى فئة من فئات الشعب (حسب المتعارف عليه في كتابة الدساتير)..ولكن بعض أعضاء اللجنة آثروا أن ينسحبوا منها (بعد أن شاركوا في كتابة كل المواد وأقروها بشكلها الحالي) سعيا لافشال مشروع الدستور..

٥- التأسيسية لم يكن فيها فقهاء دستوريين..

الصحیح أن التأسيسية كان فيها أكثر من فقيه دستوري على رأسهم الدكاترة ثروت بدوى وعاطف البنا ومحمد سليم العوا اضافة إلى العديد من المتخصصين في العلوم السياسية..وكلمهم أقروا الدستور في شكله النهائي

٦- يدعى العلمانيون أن التأسيسية أفتقدت شخصيات وطنية كبيرة..وسيطر عليها الإسلاميون

الصحیح أن التأسيسية قسمت إلى نصفين شبه متساويين بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية (بناءا على طلب القوى العلمانية) وكان بوسع المطالبين بهذه المطالبات أن يختاروا من يشاءون في النسبة المقررة لهم ولكنهم لم يفعلوا..وتم استبعاد أحد المنتمين للقوى العلمانية من اللجنة لأن لديه (زبيبة صلاة) ..

٧- الدستور يظلم المسيحيين..

الصحیح أن هذا الدستور يعطى المسيحيين لأول مرة في تاريخ مصر حرية بناء دور العبادة بدون قيد أو شرط وأنه يعطى لهم الحق في الاحتكام لشريعتهم في الأحوال الشخصية واختيار قياداتهم الروحية..

٨- الدستور يسمح للرئيس بتغيير حدود البلاد أو التنازل عن أراضي الدولة لغير المصريين..

الصحیح: لا توجد مثل هذه المادة في الدستور..

٩- الدستور يعطى للأزهر حق منازعة الدستورية في الحكم على دستورية القوانين..

الصحیح أن كل ما ينص عليه الدستور في هذا الشأن هو: "أخذ رأى الأزهر في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية"..

١٠- الدستور يمنع انتخاب شيخ الأزهر..

الصحیح: ينص الدستور على أن القانون يحدد "طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء" ولم يزد على ذلك..

١١- الدستور لا يمنع العنف ضد الأطفال..

الصحیح: الدستور يمنع العنف ضد كل فئات المجتمع..بل ويجرم القهر وكل ما يهين أو يطمس كرامة أى إنسان على أرض مصر..وتوجد بالفعل قوانين في مصر لمنع العنف ضد الأطفال والدستور لم يعارض هذه القوانين بأى شكل من الأشكال..

١٢- الدستور لا يساوى بين المصريين..

الصحیح أنه لا توجد مادة واحدة تميز بين المصريين..وتوجد العديد من المواد التي تؤكد على المساواة والتكافؤ وتجريم التمييز بين أبناء الوطن..منها على سبيل المثال

١٣- الدستور يسمح بزواج القاصرات..

الصحیح: الدستور لم يتعرض لهذه المسألة من قريب أو بعيد مثله مثل كل دساتير العالم..وتوجد قوانين في مصر بالفعل لمنع زواج الأطفال..

١٤- الدستور يسمح بتجارة الجنس..

الصحیح: الدستور يحظر هذا صراحة في المادة ٧٣..

١٥- الدستور ليس به ما يلزم بالمواثيق والاتفاقات الدولية..

الصحیح: كذلك كل دساتير العالم..لماذا تلزم دولة ما نفسها بمواثيق قد لا تناسبها؟!؟

١٦- الدستور ظلم المرأة..

الصحیح: لا توجد مادة واحدة فيها ظلم للمرأة..على العكس لأول مرة في دساتير مصر ينص على حماية الدولة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة..

١٧- الدستور لا يحقق أهداف الثورة في العدالة الاجتماعية..

الصحیح: نص الدستور على ما يحقق أهداف الثورة في العدالة الاجتماعية من خلال عدة مواد منها على سبيل المثال لا الحصر..المواد ١٤ و ١٦ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٧٠ و ٧٢..

١٨- لا يحفظ الدستور حقوق العمال..

الصحیح أن الدستور نص على حفظ حقوق العمال بشكل واسع..على سبيل المثال لا الحصر في المواد ١٤ و ١٥ و ١٧ و ٢٧ و ٥٢ و ٦٣ و ٦٦

١٩- الدستور يقوض الحريات..

الصحیح أن الدستور ينحاز للحريات بشكل كبير كما ورد في العديد من موادها ومنها على سبيل المثال: المواد ٨ و ٣٤ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٩ و ٧٣ و ٨١..

ولا يقيد الدستور أية حريات الا بما يتعارض مع حقوق الآخرين..

٢٠- الدستور ضد حرية الاعتقاد..

الصحیح أن "حرية الاعتقاد مصونة" بشكل عام طبقا للمادة ٤٣.. حرية ممارسة الشعائر الدينية وبناء دور العبادة مكفولة للمسلمين والمسيحيين واليهود طبقا لنفس المادة..

٢١- الدستور يقيد حرية الرأي والفكر

الصحیح هو العكس طبقا للمادة ٤٥..

٢٢- الدستور لا يشجع حرية الإبداع..

الصحیح هو العكس طبقا للمادة ٤٦..

٢٣- الدستور يحد من حرية الصحافة والإعلام..

الصحیح هو العكس طبقا للمادة ٤٨..

٢٤- الدستور يسمح بالسخرة..

الصحیح أن الدستور ينص في المادة ٦٤ على أنه "لا يجوز فرض أى عمل جبرا إلا بمقتضى قانون"

وهو ما لا يعنى اطلاقا العمل بالسخرة..فلا توجد سخرة بقانون..ولكنه يعنى مراعاة حالات مثل : التجنيد والخدمة العامة والتكليف وأوقات الحرب..

٢٥- الدستور لا يرفع المعاقين..

الصحیح أن الدستور نص في المادة ٧٢ على ما يلي:

"تلتزم الدولة برعاية ذوى الإعاقة صحيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ، وتوفير لهم فرص العمل، وترتقي بالثقافة الاجتماعية نحوهم، وتهيئ المرافق العامة بما يناسب احتياجاتهم".

٢٦- الدستور لا يحفظ استقلال القضاء..

الصحیح أننى لم أر من قبل أى دستور في العالم ينص على استقلال القضاء مثل هذا الدستور..

كما يتضح جليا في المواد ٧٤ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢..

٢٧- الدستور يسمح بحريات تتعارض مع الشريعة الإسلامية..

الصحیح أن المادة ٨١ تقيد الحريات بمبادئ الشريعة الإسلامية كما ورد في المادة ٨١